البحوث والدراسات

الاتجاهات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء وعلاقتها بأهداف خطط التنمية في المملكة العربية السعودية

د. مساعد بن عبدالله السدحان*
م. فواز علي المالكي**

ملخص:

يعتبر البحث العلمي بصفة عامة والبحث في مجالات العمارة وعلومها بصفة خاصة أحد الروافد المساندة في تحقيق مشروعات التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية؛ إذ لا غنى عن البحث العلمي كونه يؤدي إلى تنمية المعرفة وتطويعها لحل المشكلات. من هذا المنطلق تنبع أهمية الدراسة بوجود مواضيع بحثية قام بها أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء منذ تأسيس القسم وبالمقابل وجود قاعدة من خطط التنمية في المملكة ستبحث هذه الدراسة العلاقة بينهما.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الاتجاهات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء كماً ونوعاً، ومن ثم تعرّف العلاقة بينها وبين أهداف خطط التنمية في المملكة العربية السعودية وتأثرها بها. كما تهدف إلى إيجاد روابط بين الأبحاث المستقبلية في العمارة، التي سيتم تقديمها من أعضاء هيئة التدريس لاحقاً، ومن ثم ربطها مع الجهات ذات العلاقة بالتخطيط التنموي في المملكة.

تم تصميم منهجية هذه الدراسة بمرحلتين متتاليتين؛ إذ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في مرحلة دراسة الاتجاهات البحثية واستخدام منهج تحليل المحتوى (Content Analysis) في مرحلة دراسة العلاقة بين

* أستاذ مشارك، قسم العمارة وعلوم البناء، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود.

** طالب دراسات عليا بكلية العمارة والتخطيط، قسم العمارة وعلوم البناء، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الاتجاهات البحثية وعلاقتها بأهداف التنمية في المملكة العربية السعودية. ظهرت نتائج الدراسة على ثلاث مراحل، أولها نتائج الدراسة بحسب الاتجاهات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، يليها نتائج الدراسة بحسب العلاقة بين الاتجاهات البحثية وأهداف التنمية، وأخيراً النتائج العامة للدراسة وتوصياتها.

مقدمة:

تدرك كثيرٌ من الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية، وتُوليه كثيراً من الاهتمام وتقدّم له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أم معنوية. وأصبحت كلمتا البحث العلمي والتنمية مترابطتينِ ترابطاً وثيقاً؛ ذلك لأنهما تؤديان غرضاً واحداً في خدمة ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقود عمليات التنمية.

وفي المملكة العربية السعودية ونظراً للحاجة الماسة لتلبية التنمية الاقتصادية والعمرانية أُنشِئَ قسم العمارة وعلوم البناء في عام ١٩٦٧م بوصفه أحد أقسام كلية الهندسة في جامعة الملك سعود؛ ليكون أول مدرسة معمارية في الجزيرة العربية والنواة الأولى لكلية العمارة والتخطيط، وفي عام ١٩٨٤م صدرت الموافقة السامية على تحويل ذلك القسم إلى كلية؛ لتستمر تلك المسيرة في نمو مستمر سواء في أعداد الطلاب أو حتى في أعداد أعضاء هيئة التدريس وفي تطوير الخطط الدراسية والمناهج والوحدات المساندة الأخرى، ومنذ ذلك الوقت وأعضاء هيئة التدريس في قسم العمارة وعلوم البناء يقومون بتدريس مواد العمارة وعلوم البناء، إضافة إلى مشاركتهم بنشاطات بحثية منشورة في أوعية نشر مختلفة مثل المجلات الدورية المحكَّمة.

بدأت فكرة هذه الدراسة بملاحظة الباحثينِ قيامَ أعضاء هيئة التدريس في قسم العمارة وعلوم البناء بإعداد عددٍ من الأبحاث العلمية في مجالات العمارة وعلومها لأسبابٍ أهمها التقدّم للترقية العلمية، وفي المقابل تقوم الجهات التخطيطية في المملكة العربية السعودية بوضع خطط خمسية للتنمية في شتى النواحي؛ فكانت نقطة انطلاق هذه الدراسة بملاحظة عدم وجود دراسة بحثية

تُعنى برصد تلك التوجهات البحثية ومعرفة العلاقة بين تلك الاتجاهات البحثية وخطط التنمية في المملكة العربية السعودية.

أدرك الباحثان الأهمية التي تكتسبها دراسة العلاقة بين الجهود البحثية لأعضاء هيئة التدريس والأهداف التنموية وضرورة تطورها؛ لما من شأنه خدمة الأهداف التنموية عامةً ونقل الجهود البحثية لمستويات أرقى وأفضل، ومن خلال اطلاع الباحثين على الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء و أبحاثهم المنشورة، لاحظا ضرورة معرفة الاتجاهات البحثية للقسم من خلال النتاج العلمي لأعضائه وضرورة معرفة ترابط ذلك النتاج مع أهداف التنمية؛ فكان هذا محور اهتمامهما للدراسة.

كما أن هذا الموضوع لم يحظ بالدراسة والبحث من قبل – بحسب علم الباحثين – مما عمَّق قناعتهما بهذه الدراسة ومن ثم تعرف تلك الاتجاهات وتحديدها ومعرفة علاقتها بالأهداف التنموية في المملكة العربية السعودية؛ لما لذلك من دلالات كبيرة في عملية التطور وربط بحوث العمارة وعلومها بالأهداف التنموية، كذلك ربط الباحثين (أعضاء هيئة التدريس) بمؤسسات المجتمع لمساعدتها في التغلب على مشكلاتها الإنتاجية والتقنية وتطوير نشاطاتها، ومن هذا المنطلق يتطلع الباحثان عبر هذه الدراسة للتوصُّل إلى نتائج علمية تخدم الاتجاهات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء وعلاقتها بأهداف التنمية، وذلك عبر منهج علمي تكون معاييره هي أهداف هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس الذي تطمح الدراسة إلى تحقيقه هو معرفة الاتجاهات البحثية في أبحاث أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء كماً ونوعاً، ومن ثم تعرف العلاقة بينها وبين أهداف خطط التنمية في المملكة وتأثرها بها، كما تهدف إلى محاولة إيجاد روابط بين الأبحاث المستقبلية في العمارة، التي سيتم تقديمها من أعضاء هيئة التدريس لاحقاً، ومن ثم ربطها مع الجهات ذات العلاقة بالتخطيط التنموي في المملكة.

منهجية الدراسة وأساليبها

أ – منهجية الدراسة (Research Methodology):

تم تصميم الدراسة بمرحلتين متتاليتين وفق منهجين، هما: المنهج الوصفي التحليلي في مرحلة دراسة الاتجاهات البحثية، ومنهج تحليل المحتوى (Content Analysis) في مرحلة دراسة العلاقة بين الاتجاهات البحثية وعلاقتها بأهداف التنمية في المملكة العربية السعودية.

المرحلة الأولى (دراسة الاتجاهات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء): وفيها تم حصر أبحاث العمارة لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء منذ تأسيس القسم، ثم تحديد رؤوس موضوعاتها الشاملة ورؤوس الموضوعات التفصيلية بناءً على قراءة البحث وتحديد حقله، يلي ذلك إجراء تحليل رياضي على تلك الرؤوس باستخدام الجداول الإحصائية والرسومات ببرنامج (Microsoft Office Excel)، وقد تمثَّلت المتغيرات التي تم دراستها في تحديد نوع تلك الدراسات وعدد الأبحات المنشورة وعدد الأبحاث المقدَّمة من الأساتذة السعوديين والمتعاقدين بقسم العمارة وعلوم البناء.

المرحلة الثانية (علاقة الاتجاهات البحثية بأهداف التنمية في المملكة العربية السعودية): تم جمع الأهداف التنموية المنشورة لخطط التنمية في المملكة العربية السعودية وطُبِّقَ منهج تحليل المحتوى و عُمِلَ به؛ لأنه أقرب أساليب المناهج التي تماثل هذه الدراسة وتعمل على تحويل المعلومات المكتوبة إلى أعداد رقمية حول ظاهرة الدراسة؛ بغية دراسة العلاقة بين الاتجاهات وأهداف التنمية وفق المنهجية الآتية (محمد وآخرون، ٢٠١٢):

١ – الكلمة: وهي تعبر عن معنى أو مفهوم معيَّن (Word)؛ و استخدمت في تحديد هدف التنمية الذي يشير إلى علوم العمارة ومجالاتها من بين الأهداف التنموية.

٢ – الموضوع أو الفكرة (Theme): وفي هذه الوحدة التحليلية يتم ربط ما تم تحديده من أهداف تنموية تشير إلى علوم العمارة ومجالاتها برؤوس الموضوعات الشاملة والتفصيلية حتى تستكمل دراسة العلاقة.

٣ – مقياس الزمن (Time Measures): وقد تم تحديد الوقت الزمني للهدف التنموي بناءً على اتِّباعه لخطة خمسية معلومة الوقت مع وقت وزمن النشر للبحث لتحديد تلك العلاقة إذا ما كانت ذات اتجاه قوي أو متوسط أو ضعيف أو معدومة وفق تفصيل أنه متى ما توافق زمن الخطة مع البحث فقد اكتسبت علاقة قوية، يليها العلاقة المتوسطة التي يسبقُ فيها تاريخُ نشر البحث تاريخَ الخطة الخمسية، والعلاقة الضعيفة وهي التي يكون تاريخ نشر البحث بعد تاريخ تلك الخطة، وأخيراً العلاقة المعدومة وهي التي يكون فيها البحث المندرج تحت رأس الموضوع الشامل والتفصيلي والمتوافق مع هدف التنمية لكن الموضوع لا يستعرض قضية تهم المملكة العربية السعودية، وسيتم التفصيل في تلك النقاط في أثناء مرحلة الدراسة.

٤ – تحديد تكرارات التحليل: وهي إحدى الخطوات المتبعة في منهج تحليل المحتوى عموماً من خلال جمع التكرارات التي اعتمدت عليها وحدة التحليل بغرض تحليلها، ووضع جدول لكل هدف مقابل رأس الموضوع الشامل والتفصيلي المتوافق معه بناءً على التحليل السابق، ثم تحديد علاقة البحث بالمقياس الموضوع، وجمعها لتحديد قيمة العلاقة ومقدارها بين الاتجاهات البحثية وأهداف التنمية.

وسيتم التفصيل لكل مرحلة على حدة.

ب – إجراءات الدراسة (Research procedures):

وقد تم تفصيلها على النحو الآتي:

١ – جمع المعلومات: تتمثَّل المعلومات الواردة في هذه الدراسة بحصر أبحاث العمارة المنشورة لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء؛ أما أهداف التنمية فهي الواردة في خطط التنمية الخمسية التي أصدرتها وزارة الإقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية.

٢ – حدود البحث: بالنسبة إلى الاتجاهات البحثية فهي أبحاث أعضاء هيئة

التدريس المتعاقدين والسعوديين الذين نشروا أبحاثاً علميةً محكَّمة خلال عملهم بقسم العمارة وعلوم البناء – كلية العمارة والتخطيط – جامعة الملك سعود، منذ تأسيس القسم، وفي المقابل فخطط التنمية حدودها منذ أول خطة تنمية في المملكة، التي بدأت عام ١٩٧٠ حتى خطة التنمية التاسعة الصادرة عام ٢٠١٠، المعمول بها حالياً.

٣ – تعتمد هذه الدراسة على قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى وعلى القواعد الواردة في تكوين رؤوس الموضوعات وعلى الدراسات السابقة التي كوَّنت رؤوس موضوعات لعلوم العمارة، وهي قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى (العايدي، ٢٠٠٥)، والقواعد العامة لتكوين رؤوس الموضوعات العربية (الخازندار، ١٩٩٤)، ورؤوس الموضوعات التي تم جمعها في دراسة الاتجاهات البحثية في مجالات العمارة وعلومها (دراسة تحليلية لأبحاث العمارة المنشورة في المجلات السعودية المحكمة) للباحث (العتيبي، ٢٠٠٨).

الدراسات السابقة:

تهتم هذه الدراسة بموضوعين مترابطين، الأول بدراسة الاتجاهات البحثية في العمارة، والثاني يتحدَّث عن التنمية في المملكة ومعرفة العلاقة بينهما؛ ولهذا فإن هذه الدراسة ستستعرض التجارب في هذين الموضوعين على المستوى العالمي والعربي والمحلي التي تؤصِّل لهذين الموضوعين.

من الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة تلك التي أعدها بول جنكيز وآخرون في المملكة المتحدة والتي كانت بعنوان البحوث في مدارس العمارة بالمملكة المتحدة – من منظور مؤسساتي "Research in UK architecture schools - an institutional perspective"، وارتكزت على ما تم إنتاجه من بحوثٍ علميةٍ بكليات العمارة ومدارسها؛ التي اكتملت في عام ٢٠٠٥؛ إذ وضع الباحثون هدفاً لدراستهم بتعرف مسار تطور البحوث المعمارية في المملكة المتحدة وتفسير السياق الذي تنتهجه المدارس المعمارية لعمل البحوث مقارنةً

بالعمل المهني والتنموي في المملكة المتحدة والتحقق لأي مدى يتأثر الابتكار والتميز في بحوث العمارة بالمملكة المتحدة. لقد استعرض الباحثون اتجاهات البحوث التي قاموا بالاطلاع عليها، وقد شملت بحوث التصميم المعماري، وبحوث ممارسة المهنة، وبحوث الفنون الجميلة، وبحوث تطوير التعليم المعماري، متبعين في منهجيتهم الدراسية المنهج الاستطرادي (المنطقي) وذلك بتقديم منظور تاريخي لطبيعة مناهج البحوث المعمارية في المملكة المتحدة. أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود موافقة عامة على أن علوم العمارة متعددة التخصصات وهذا ينعكس – من ثم – على التعليم المعماري وعلى المعايير المهنية التي تُسهمُ في تعدد أنواع البحث وعدم اقترانه بالمعرفة المفردة، واتضح أن النهج المؤسسي للبحث المعماري في مؤسسات التعليم العالي يتغير بشكلٍ متسارع متأثراً بالمتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتخطيطية. وقد أوصى الباحثون في هذه الدراسة بتنظيم منتديات بحثية تمكن مدارس العمارة في المملكة المتحدة من المناقشة والسعي في المسائل الجوهرية، التي ستؤثر على التنمية المستقبلية للبحث المعماري وللمستفيدين منه (Paul Jenkins and another, 2005).

وفي عام ٢٠٠٥ تم تنظيم المؤتمر الوطني في المملكة المتحدة بعنوان مستقبل بحوث العمارة، لمناقشة عدد من المواضيع التي أثيرت بوصفها قضايا رئيسة من قبل الفريق المرجعي الوطني للبحوث المعمارية وأعضاء المجموعة المختارة، الممثلة لمدارس العمارة من جميع أنحاء المملكة المتحدة. كان أحد الأهداف الرئيسة لهذا المؤتمر هو الجمع بين مجموعةٍ واسعةٍ من المتخصصين في مجالات العمارة بالأوساط الأكاديمية والعاملين في الممارسة المهنية بغرض التوصل إلى استنتاجات حول كيفية تنمية البحث المعماري مستقبلاً في المملكة المتحدة على أساس انعكاسات الوضع الحالي والمستقبلي، وتم استعراض جوانب مهمة في البحث المعماري بوصفه رؤيةً وتأصيلاً لمفهومه ومستقبله؛ من تلك الجوانب طرق التفكير في بحوث العمارة، والأنواع المختلفة لبحوث العمارة؛ ليخرج المؤتمر بنتائجه التي تؤكد أهمية البحث للعمارة من حيث دعمها

للجوانب التنموية التي تشمل التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية، وأثرها على نوعية الحياة. كما أكدت الدراسة في توصياتها أن الطبيعة العامة للمعرفة المعمارية معقَّدة وأن هنالك مجموعة واسعة وأشكالاً مختلفة من العلوم والمعارف ذات الصلة بالعمارة؛ مما يحتم على الباحثين ضرورة الربط بين المهنة والأوساط الأكاديمية في تطوير قاعدة المعرفة المهنية المعمارية والنظامية (National UK Conference, 2005).

ومن الدراسات ذات العلاقة أيضاً تلك التي نشرها الباحث الدوش بعنوان: "علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن"؛ إذ كانت محاولة علمية لدراسة العلاقة بين البحث العلمي والتنمية من خلال وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد علَّل الباحث الحاجة للقيام ببحثه في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى بمعرفة تقييم أثر النشاط البحثي في الحركة التنموية. مدركاً أهمية العلاقة البحثية بين الجامعة والمؤسسات التنموية وضرورة تطويرها لما من شأنه خدمة الأهداف التنموية؛ فمن خلال اطلاع الباحث على الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وعناوين أبحاثهم المنشورة في دليل الإنتاج العلمي للجامعة، لاحظ أنها ليس لها علاقة قوية ومباشرة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن هناك فرقاً بين علاقة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وخطط التنمية؛ فكان هذا محور اهتمامه لدراسة علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن.

أظهرت نتائج الدراسة ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسياساتها، وغياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة والكلية واعتماد الباحث على خطته، ومن ثم لم تكن الأبحاث موجهة لدراسة مشكلات تنموية بقدر ما هدفت إلى تحقيق اهتمامات الباحث التخصصية، وضعف ارتباط الباحثين بالمراكز البحثية والفرق البحثية، وافتقار البحث العلمي إلى مصادر تمويل، سواء من الجامعة أم المؤسسات والمنظمات والمراكز البحثية والشركات. واعتماد الباحثين على إمكانياتهم الذاتية في إنجاز أبحاثهم، وهو مصدر لا يمكن التعويل عليه لإجراء أبحاث ذات صلة بالتنمية،

وأهمية احتكاك الباحثين في الجامعة بالمراكز البحثية الخارجية للاستفادة من التجارب البحثية وتطوير مستوى أدائهم البحثي، وضعف العلاقة بين الجامعة بوصفها مؤسسة بحثية وبين المؤسسات الإنتاجية و الخدمية، كذلك أظهرت الدراسة غياب الأنظمة والقوانين الملزمة للمؤسسات بالاستفادة من البحث العلمي في الجامعة ونتائجها (الدوش، ٢٠٠٣).

وفي المملكة العربية السعودية قام الباحث أحمد العتيبي بدراسة تحت مسمى (الاتجاهات البحثية في مجالات العمارة وعلومها – دراسة تحليلية لأبحاث العمارة المنشورة في المجلات السعودية المحكمة)؛ وذلك باستعراض تحليلي لأبحاث العمارة المنشورة بالمجلات المعمارية، وقام بجمع الأبحاث من مجلات كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود، ومجلة جامعة أم القرى للعلوم والطب والهندسة، ومجلة جامعة الملك عبدالعزيز/ العلوم الهندسية، ومجلة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن/ المجلة العربية للعلوم والهندسة، ومجلة جامعة الملك فيصل للعلوم الأساسية والتطبيقية، بما مجموعه ١٣١بحثاً محكماً، تَبِعَ ذلك وضع معايير أساسية للدراسة بعد إرجاعها إلى تخصصاتها الأساسية بوصفها رؤوسَ موضوعاتٍ ثم تحليلها بحسب المتغيرات المحددة بنوع الدراسة سواء كانت مكتبية أم ميدانية أم مكتبية وميدانية في الوقت ذاته، وعدد الأبحاث بالنسبة لسنوات نشر المجلة وعدد الصفحات المنشورة لكل بحث، وتحديد رؤوس الموضوعات الشاملة والتفصيلية ومقارنتها بنوع الدراسة وعدد الأبحاث على سنوات النشر وعدد صفحاتها.

وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن هنالك نقصاً في توفير أعداد مجلات العمارة في المكتبات السعودية، وقلة عدد المجلات المعمارية السعودية المستقلة في مجال العمارة وعلومها، وقلة معدل نشر أبحاث العمارة وعلومها في المجلات السعودية المحكمة، كما تعدُّ الدراسات المكتبية الميدانية النوع الأكثر استخداماً في أبحاث العمارة وعلومها، وأخيراً نشر أبحاث العمارة وعلومها في المجلات المحكمة لم تحكم توجهاته سياسة واضحة تحدد معالمه وحدوده.

وخرجت الدراسة بتوصيات من أهمها: ضرورة توفير جميع أعداد المجلات المعمارية المحكمة في المكتبات السعودية، وتشجيع مجلات العمارة على نشر أعدادها في المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، ومن المهم توفير مجلات معمارية متخصصة بأبحاث العمارة وعلومها، وأوصت الدراسة أيضاً بدعم أبحاث العمارة وتشجيعها، التي تستخدم التجربة وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات العلمية في مجال العمارة وعلومها، ومن الضرورة بمكان توفير آليات وسياسات واضحة تحكم توجيه أبحاث العمارة وعلومها نحو المجلات المعمارية المهمة (العتيبي، ٢٠٠٨).

وفي دراسة تماثل منهجيتها ما تسعى هذه الدراسة في المرحلة الأولى منها لتحقيقه، أعدها المؤلف الدكتور سعود الحزيمي في كتابه الذي حمل عنوان"مراجع العرب – دراسة ببليومترية تحليلية" – قام بعملية التحليل للدراسات المنشورة في شتى المجالات؛ذلك لكونها تعطي تصوراً ودلالة للمنشور في مجالها، وفي مجال الأوعية المرجعية التي نشرت في الوطن العربي ودول العالم الأخرى منذ بدء الطباعة حتى الآن. تهدف الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عمَّا صدر من مراجع في الوطن العربي، وتسليط الضوء على التوزيع العددي والنسبة المئوية بحسب حقول المعرفة المختلفة، والأشكال الوعائية المختلفة من موسوعات ومعاجم وببلوجرافيات، والفترات الزمنية للصدور، تاريخ المراجع مابين قديمة أوحديثة، معللاً أهميتها بعدم وجود دراسات ببليومترية تحليلية شاملة عن المراجع العربية، و هذه الدراسة ستكشف – لأول مرة – عن كثير من الحقائق حول المراجع العربية من خلال عناصر متعددة، منها: موقع المراجع العربية في ميدان النشر مقارنة بأوعية المعلومات الأخرى، والأعداد والنسب الخاصة بإسهام البلدان العربية ودول العالم الأخرى في نشرها، وبيان درجة التشبع في نشر المراجع بشكل عام أو بحسب الأشكال الوعائية أو حقول المعرفة المختلفة، وأظهرت الدراسة الحجم الفعلي للمراجع وتوزيعاتها بحسب الأشكال والموضوعات المختلفة مقارنة بالمراجع العربية الحديثة. لقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسات الببليومترية، الذي يقوم على التحليل الرياضي

والكمي لأعداد المراجع العربية المنشورة، والنسب المئوية لجميع المتغيرات ذات العلاقة بأشكالها، وتوزيعاتها بحسب التخصصات العلمية والأمكنة والفترات الزمنية المتعلقة بنشرها. وهو أسلوب علمي أخذ استخدامه في الزيادة والانتشار في مجال دراسات المكتبات والمعلومات خلال العقود الماضية. قدَّمت الدراسة تصوراً شاملاً وعاماً عن نشر المراجع العربية في مختلف دول العالم معتمدةً في ذلك على تحليل بيانات (٧٠٠٠) مرجع من المراجع العربية التي صدرت مطبوعة. لذلك هي لا تشمل المقالات المنشورة في الدوريات أو في فصول الكتب المتخصصة، وتغطي الدراسة من الناحية الشكلية (الوعائية) أشكال المراجع المعروفة كلها، مثل: الموسوعات، المعاجم، التراجم، الببليوجرافيات، الكشافات، المراجع الجغرافية، الأدلة، الكتب السنوية، الكتب اليدوية، الكتب الإرشادية.

كما تشمل – من الناحية الموضوعية – ما صدر من المراجع العربية في تخصصات المراجع المعروفة، وهي: المراجع العامة، والمراجع في العلوم الإنسانية، والمراجع في العلوم الاجتماعية، والمراجع في العلوم البحتة والتطبيقية، وفي الجانب الجغرافي تغطي الدراسة المراجع العربية المنشورة في الدول العربية ودول العالم الأخرى، التي كان لبعضها دور واضح حتى الآن في حركة نشر المرجع العربي (الحزيمي، ٢٠٠١).

بعد التعريف السابق بأهمية الدراسة وأهدافها وشرح منهجيتها والدراسات ذات العلاقة، سيتم فيما يلي تناول مرحلتي الدراسة:

المرحلة الأولى – (دراسة الاتجاهات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء):

للحصول على الإنتاج العلمي للباحثين من أعضاء هيئة التدريس قام الباحثان بالتواصل مباشرةً مع أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء، كما تم البحث في قواعد المعلومات لاستخراج الإنتاج العلمي ومن خلال مرحلة جمع المعلومات والأبحاث للدراسة والتحليل، توافر عدة أنواع من البيانات والمؤلفات العلمية، وهي:

- البحوث وأوراق العمل المقدمة إلى المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والعالمية.
- البحوث العلمية المقدمة للنشر في المجلات العلمية المحكمة سواء كانت محلية أم عربية أم أجنبية.
- الكتب المؤلفة من أعضاء هيئة التدريس، وتم تحكيمها تحكيماً علمياً.
- الكتب التي قام أعضاء هيئه التدريس بترجمتها.
- المقالات المنشورة في الصحف والمجلات المحلية والعربية والعالمية.

لهذا فقد كان معيار الفرز للأبحاث وعدّها ضمن نطاق الدراسة أن يكون البحث في الدرجة الأولى محكماً تحكيماً علمياً ومنشوراً، كما أن الأبحاث المدرجة ضمن الدراسة و المقدمة من الأساتذة المتعاقدين هي الأبحاث المقدمة خلال فترة عملهم بالقسم ولم يتم أخذ الأبحاث التي قاموا بنشرها قبل عملهم بقسم العمارة وعلوم البناء. كما تم استبعاد الكتب المترجمة والكتب التي تم تأليفها والمقالات المنشورة في الصحف والمجلات المحلية والعربية والعالمية.

وقد تم تحديد العناصر (المتغيرات القابلة للقياس) بتحديد نوع الدراسات المستخدمة في الأبحاث، وتحليل عدد الأبحاث المنشورة بناءً على زمن نشرها، وتحديد رؤوس الموضوعات الشاملة والتفصيلية، ومقارنة عدد الأبحاث المقدمة من الأساتذة السعوديين والمتعاقدين بالقسم. ومعرفة خط النشر البحثي من خلال عدد الأبحاث المنشورة في المجلات المحلية والعربية مقارنةً بالأبحاث المنشورة في المجلات العالمية. بعد تحديد المعيار والعناصر (المتغيرات القابلة للقياس) تم حصر أبحاث أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء، وقد بلغ مجموعها (١٥٣) بحثاً، وذلك وفقاً للمعيار الذي تم تحديده في اختيار تلك الأبحاث؛ إذ كانت أوعية النشر المختلفة التي تم النشر فيها مجلات محلية وعربية وعالمية. وقد تم سرد أسماء تلك المراجع وأعدادها وسنوات نشرها في قائمة المراجع.

تحليل أبحاث أعضاء هيئة التدريس:

فيما يلي سيتم تحليل أبحاث أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء بناءً على المتغيرات التي تم سردها مسبقاً على النحو الآتي:

١ – تحديد نوع الدراسات المستخدمة في الأبحاث من حيث كونها دراسات مكتبية أو ميدانية أو بهما معاً، ويوضح الجدول (١) نوعيات الدراسة لأبحاث أعضاء هيئة التدريس ومجموع أعداد كل دراسة ونسبة ما تمثله كل نوعية تم حصرها.

إن المعيار الرئيس في تحديد نوع الدراسة يعود – في المقام الأول – إلى الأدوات والمنهج التي استخدمها مؤلف الدراسة، لذا فإن الدراسات المكتبية الميدانية تعتمد البحث النظري والميداني معاً وسيلة لإعداد تلك البحوث، ويعتبر هذا النوع سائداً في الأبحاث المنشورة في المجلات المحلية والعربية، أما الدراسات المكتبية فهي التي تعتمد على البحث النظري دون الحاجة إلى الرصد الميداني، وقد تستخدم – في الغالب – في الأبحاث المنشورة في مجال نظريات العمارة، وأخيراً الدراسات الميدانية فقط التي تعتمد – بالدرجة الأولى – على التجربة أو القياس الميداني أو الحقلي.

الجدول (١)

نوعية الدراسات لأبحاث أعضاء هيئة التدريس وعددها ونسبة كل دراسة من مجمل الأبحاث

نوع الدراسة	العدد الإجمالي لنوع كل دراسة	النسبة المئوية
المكتبية	٨٩	٥٨٪
الميدانية	٤٠	٢٦٪
المكتبية الميدانية	٢٤	١٦٪
الإجمالي	**١٥٣**	**١٠٠٪**

٢ – تحليل عدد الأبحاث المنشورة بناءً على زمن نشرها، وقد ارتبط بهذا المتغير التحليل بناءً على سنوات النشر لتلك الأبحاث وإرجاعها إلى فترات

الخطط الخمسية للمملكة العربية السعودية؛ كونها تمثل جزءاً من الدراسة وفق التفصيل التالي:

أ – تحليل لعدد الأبحاث بناءً على سنوات النشر: يُعدُّ عدد الأبحاث المنشورة منذ نشأة القسم وتأسيسه مؤشراً إحصائياً مفيداً من حيث التباين بين كمية البحوث المنشورة وتفاوتها من سنة إلى أخرى على نحو ما في الجدول (٢).

الجدول (٢)

مجموع الأبحاث المنشورة في السنة الواحدة ومقدارها بالنسبة المئوية

السنوات	مجموع الأبحاث	النسبة المئوية	السنوات	مجموع الأبحاث	النسبة المئوية
١٩٨٩	٤	٪٢,٦	٢٠٠٢	١٦	٪١٠,٥
١٩٩٠	٣	٪١,٩٦	٢٠٠٣	٧	٪٤,٦
١٩٩١	٤	٪٢,٦	٢٠٠٤	٨	٪٥,٢٣
١٩٩٢	٤	٪٢,٦	٢٠٠٥	١٣	٪٨,٥
١٩٩٣	٦	٪٣,٩٢	٢٠٠٦	١٢	٪٧,٨
١٩٩٤	٧	٪٤,٥٨	٢٠٠٧	١٠	٪٦,٥
١٩٩٥	٤	٪٢,٦	٢٠٠٨	٥	٪٣,٣
١٩٩٦	٣	٪١,٩٦	٢٠٠٩	٤	٪٢,٦
١٩٩٧	٥	٪٣,٢٧	٢٠١٠	٦	٪٣,٩٢
١٩٩٨	٨	٪٥,٢٣	٢٠١١	٣	٪١,٩٦
١٩٩٩	٢	٪١,٣	٢٠١٢	٢	٪١,٣
٢٠٠٠	٧	٪٤,٦	٢٠١٣	٣	٪١,٩٦
٢٠٠١	٩	٪٥,٩	–	–	–
مجموع عدد الأبحاث			١٥٣ بحثاً		

وبتحليل الجدول (٢) يتضح عدم انتظام مقدار الإنتاج العلمي من أبحاث العمارة وعلومها التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس؛ وذلك للتفاوت بين كمية المنشور من سنة إلى أخرى. فقد سُجلت أعلى كمية نشر بمقدار (١٦) بحثاً، وفي المقابل فإن المعدل العام للنشر منذ بداية الحصر حتى تاريخه هو (٦) بحوث سنوياً، وذلك بتقسيم مجموع الأبحاث المحصورة على سنوات النشر.

ب – تحليل لعدد الأبحاث بناء على الفترات الزمنية الموافقة لخطط التنمية بالمملكة العربية السعودية: إذ تقوم خطط التنمية في المملكة العربية السعودية على فترات زمنية، مقدارها خمس سنوات، بدأت منذ عام ١٩٧٠م، وكون تلك الخطط لها علاقة بالدراسة، فقد تم إرجاع البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء لفترات الخطط الخمسية للتنمية؛ كي يتم معرفة مقدار المنشور أمام كل فترة للخطط على نحو ما يوضحها الرسم البياني التالي (١)؛ إذ كان أعلى كمية بحوث في علوم العمارة يقابل خطة التنمية السابعة بمقدار (٥٣) بحثاً، أما ما كان قبل خطة التنمية الرابعة فلم يتم نشر سوى أربعة بحوث، وقد تراجع مستوى النشر بعد أن بلغ أقصاه بخطة التنمية السابعة ليتراجع في الخطط التي تليه على نحو ما يوضحها الشكل (١).

الشكل (١) – مقدار كمية البحوث لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء مقابل الفترات الزمنية لخطط التنمية

٣ – تحديد رؤوس الموضوعات العربية الشاملة والتفصيلية لعلوم العمارة؛ إذ تحتوي تلك الرؤوس على تخصصات المواضيع التي يسميها المختصون في علوم المكتبات برؤوس الموضوعات الشاملة وما يندرج تحتها من تفصيلات بالرؤوس التفصيلية. وتُعرّف رؤوس الموضوعات الشاملة بأنها الاتجاهات الموضوعية العامة

للأبحاث؛ إذ تتميز بشموليتها وقلة أعدادها مقارنةً بالرؤوس التفصيلية وتُعرَّف رؤوس الموضوعات التفصيلية على أنها كلمة أو مجموعة من الكلمات أو الجملة الدالة على موضوع معين في الفهرس تأخذ صفة الترتيب الهجائي.

ويوضح الجدول (٣) رؤوس الموضوعات الشاملة والتفصيلية لمجالات العمارة وعلومها. إذ تمثّل رؤوس الموضوعات الجزء الآخر من الفهرسة الموضوعية لارتباطها المباشر بالتصنيف، وتعتمد نظم المعلومات على التكامل بين التصنيف ورؤوس الموضوعات لتسهيل عملية استرجاع المعلومات وتوفيرها للمستخدم، وتقتضي عملية تحديد رؤوس الموضوعات وتصنيفها وجود قوائم لرؤوس الموضوعات تتسم بالشمولية لضمان ثبات التصنيف ودقته.

إن هنالك تبايناً بين عملية صياغة رؤوس الموضوعات التفصيلية؛ إذ تأخذ صيغاً متنوعة تقود للتعبير عن المحتوى الموضوعي؛ فهي تمثل كلمة واحدة مثل كلمة الإسكان، أو بمصطلحات مركَّبة كصفةٍ وموصوف مثل العمارة الإسلامية، أو أن تكون مضافاً ومضافاً إليه مثل فن العمارة، أو اسمين مرتبطين بأداة عطف العمارة والبيئة، أو اسمين مرتبطين بحرف جر، ويكون غالباً في التحديدات المكانية و الزمانية (العايدي، ٢٠٠٥).

الجدول (٣)
رؤوس الموضوعات الشاملة والتفصيلية

م	رأس الموضوع الشامل	رأس الموضوع التفصيلي
١	تاريخ العمارة	العمارة التقليدية – العمارة الحديثة – عمارة مابعد الحداثة – عمارة القرن العشرين – العمارة المحلية.
٢	نظريات العمارة	فلسفة العمارة – الجماليات في العمارة – الطرز المعمارية
٣	العمارة الدينية	عمارة المساجد – العمارة الإسلامية – عمارة الحرمين الشريفين
٤	التصاميم المعمارية	التصميم للمعاقين – تصميم مباني المستشفيات – تصميم المباني التعليمية – تصميم المباني التجارية – تصميم المباني العامة – تصميم المباني الثقافية – تصميم المباني الاجتماعية
٥	التصميم الداخلي	الزخرفة والديكور

تابع/ الجدول (٣)
رؤوس الموضوعات الشاملة والتفصيلية

م	رأس الموضوع الشامل	رأس الموضوع التفصيلي
٦	التعليم المعماري	سياسات التعليم المعماري – نقد التعليم المعماري – مناهج التعليم المعماري
٧	العمارة والحاسب الآلي	استخدام الحاسب في التخطيط – استخدام الحاسب في التصميم
٨	العمارة والبيئة	العمارة والمناخ – التصميم البيئي – التخطيط البيئي
٩	تنسيق المواقع	الحدائق – ممرات المشاة – المواقف – التشجير
١٠	الإسكان	تصميم المسكن – اقتصاديات الإسكان – أنماط المساكن – سياسات الإسكان – معلومات الإسكان – إعادة تأهيل الإسكان
١١	مواد البناء	عناصر معمارية – الإنشاءات في العمارة
١٢	تقنيات البناء	الصوتيات في العمارة – الحراريات في العمارة
١٣	إدارة المشاريع	برمجة المشاريع – التشغيل والصيانة
١٤	إدارة المدن	الإدارة العمرانية
١٥	ممارسة المهنة	اقتصاديات المهنة – ممارسة العمارة
١٦	السلوكيات في العمارة	العمارة والسلوك الإنساني – العمارة والبيئة المبنية
١٧	تخطيط المدن	التخطيط العمراني – التصميم العمراني – المدن الجديدة – اقتصاديات التخطيط – مراكز المدن – سياسات التخطيط
١٨	نظريات التخطيط	فلسفة التخطيط
١٩	النقل	تخطيط النقل – اقتصاديات النقل

بعد معرفة رؤوس الموضوعات الشاملة والتفصيلية تم إدراج أبحاث الدراسة البالغ عددها ١٥٣ بحثاً تحت رؤوس الموضوعات الشاملة لعلوم العمارة، التي يوضحها الجدول (٤) لتتكون بذلك الاتجاهات البحثية، وهي:

الجدول (٤)
عدد الأبحاث أمام رأس الموضوع لعلوم العمارة ومقداره بالنسبة المئوية

رأس الموضوع الشامل	عدد الأبحاث	النسبة المئوية	رأس الموضوع الشامل	عدد الأبحاث	النسبة المئوية
تاريخ العمارة	٩	٪٥,٨٨	الإسكان	١٥	٪٩,٨٠
نظريات العمارة	١٢	٪٧,٨٤	مواد البناء	٥	٪٣,٢٧
العمارة الدينية	٧	٪٤,٥٨	تقنيات البناء	١٢	٪٧,٨٤
التصاميم المعمارية	١٦	٪١٠,٤٦	إدارة المشاريع	١٦	٪١٠,٤٦
التصميم الداخلي	١	٪٠,٦٥	إدارة المدن	٣	٪١,٩٦
التعليم المعماري	١٥	٪٩,٨٠	ممارسة المهنة	٦	٪٤,٥٨
العمارة والحاسب الآلي	٥	٪٣,٢٧	تخطيط المدن	٧	٪٤,٥٨
العمارة والبيئة	١٥	٪٩,٨٠	نظريات التخطيط	٦	٪٣,٩٢
تنسيق المواقع	١	٪٠,٦٥	النقل	٢	٪١,٣١
السلوكيات في العمارة	١	٪٠,٦٥	–	–	–

وبذلك يمكن ترتيب اتجاهات البحث العلمي بحسب رؤوس موضوعات تلك الأبحاث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس على نحو ما في الجدول (٥) الآتي:

الجدول (٥)
ترتيب الاتجاهات البحثية لبحوث العمارة بحسب ترتيبها كمياً

م	الاتجاهات البحثية
١	التصاميم المعمارية – إدارة المشاريع
٢	التعليم المعماري – العمارة والبيئة – الإسكان
٣	نظريات العمارة – تقنيات البناء
٤	تاريخ العمارة
٥	العمارة الدينية – تخطيط المدن
٦	ممارسة المهنة – نظريات التخطيط
٧	مواد البناء – العمارة والحاسب الآلي
٨	إدارة المدن
٩	النقل
١٠	التصميم الداخلي – تنسيق المواقع– السلوكيات في العمارة

يبيِّن الشكل (٢) مقدار التباين بين كمية البحوث العلمية في مجالات العمارة وعلومها من موضوع إلى آخر؛ إذ إن ارتفاعات الأعمدة توضح مقدار البحوث وكميتها المندرجة تحت كل رأس موضوع شامل؛ مما يوضح أن هنالك موضوعات لها بحوث تتفاوت بشكل كبير مع موضوعات أخرى.

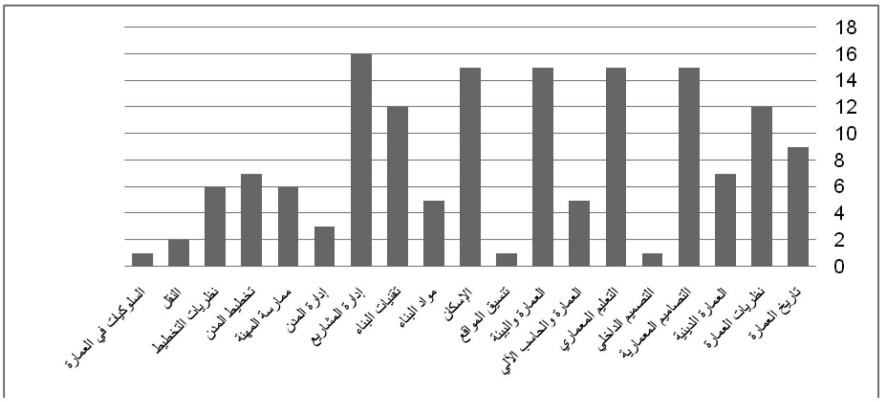

الشكل (٢) – مقدار كمية أبحاث كل رأس موضوع شامل من موضوعات العمارة

وعلى مستوى رؤوس الموضوعات التفصيلية التي تُعنى بالاتجاهات الموضوعية الدقيقة وتقترب منها موضوعات الأبحاث بشكل أدق ويتضح فيها الجانب المتخصص بشكل أكبر. فقد تم تكوين الرؤوس التفصيلية لمواضيع علوم العمارة ومجالاتها وجمعها على نحو ما وضَّحها الجدول السابق الذي وضع أمام كل رأس موضوع شامل رؤوسه التفصيلية، وقد بلغ عدد الرؤوس (٥٧) رأساً تفصيلياً لموضوعات العمارة.

كما يوضح الجدول (٦) مقدار ما يمثله كل رأس موضوع تفصيلي من موضوعات العمارة بالنسبة المئوية من مجموع الأبحاث المحصورة محل الدراسة.

الجدول (٦)
عنوان رأس الموضوع التفصيلي وعدد أبحاثه والنسبة المئوية لكل رأس

رأس الموضوع التفصيلي	عدد الأبحاث	النسبة المئوية	رأس الموضوع التفصيلي	عدد الابحاث	النسبة المئوية
العمارة التقليدية	٨	٥,٢٪	المواقف	٠	٠٪
العمارة الحديثة	٠	٠٪	التشجير	٠	٠٪
عمارة ما بعد الحداثة	٠	٠٪	تصميم المسكن	٣	١,٩٪
عمارة القرن العشرين	٠	٠٪	اقتصاديات الإسكان	٣	١,٩٪
العمارة المحلية	١	٠,٦٪	أنماط المساكن	٦	٣,٩٢٪
فلسفة العمارة	٦	٣,٩٢٪	سياسات الإسكان	١	٠,٦٪
الجماليات في العمارة	٢	١,٣٪	معلومات الإسكان	١	٠,٦٪
الطرز المعمارية	٤	٢,٦٪	إعادة تأهيل الإسكان	١	٠,٦٪
عمارة المساجد	٧	٤,٥٪	عناصر معمارية	١	٠,٦٪
العمارة الإسلامية	٠	٠٪	الإنشاءات في العمارة	٤	٢,٦٪
عمارة الحرمين الشريفين	٠	٠٪	الصوتيات في العمارة	١	٠,٦٪
التصميم للمعاقين	٢	١,٣٪	الحراريات في العمارة	١١	٧,١٪
تصميم مباني المستشفيات	١	٠,٦٪	برمجة المشاريع	٦	٣,٩٢٪
تصميم المباني التعليمية	١٠	٦,٥٪	التشغيل والصيانة	١٠	٦,٥٪
تصميم المباني التجارية	١	٠,٦٪	العمارة والسلوك الانساني	١	٠,٦٪
تصميم المباني العامة	٠	٠٪	العمارة والبيئة المبنية	٠	٠٪
تصميم المباني الثقافية	١	٠,٦٪	الإدارة العمرانية	٣	١,٩٪
تصميم المباني الاجتماعية	٠	٠٪	اقتصاديات المهنة	١	٠,٦٪
الزخرفة والديكور	١	٠,٦٪	ممارسة العمارة	٥	٣,٢٪
سياسات التعليم المعماري	٤	٢,٦٪	التخطيط العمراني	١	٠,٦٪
نقد التعليم المعماري	٣	١,٩٦٪	التصميم العمراني	٣	١,٩٪
مناهج التعليم المعماري	٨	٥,٢٢٪	المدن الجديدة	٠	٠٪
استخدام الحاسب في التخطيط	١	٠,٦٪	اقتصاديات التخطيط	٠	٠٪
استخدام الحاسب في التصميم	٤	٢,٦٪	مراكز المدن	١	٠,٦٪
العمارة والمناخ	٦	٣,٩٢٪	سياسات التخطيط	٢	١,٣٪

تابع/ الجدول (٦)

عنوان رأس الموضوع التفصيلي وعدد أبحاثه والنسبة المئوية لكل رأس

رأس الموضوع التفصيلي	عدد الأبحاث	النسبة المئوية	رأس الموضوع التفصيلي	عدد الابحاث	النسبة المئوية
التصميم البيئي	٦	٣,٩٢٪	فلسفة التخطيط	٦	٣,٩٢٪
التخطيط البيئي	٣	١,٩٪	تخطيط النقل	٢	١,٣٪
الحدائق	٠	٠٪	اقتصاديات النقل	٠	٠٪
ممرات المشاة	١	٠,٦٪	–	–	–

٤ – مقارنة عدد الأبحاث المقدمة من الأساتذة السعوديين والمتعاقدين بالقسم: إن فرز أعداد الأبحاث المقدمة من الأساتذة السعوديين مقارنةً بما تم تقديمه من الأساتذة المتعاقدين يهدف إلى معرفة إسهامهم في مجموع نتاج بحوث علوم العمارة على نحو ما في الجدول (٧).

الجدول (٧)

كمية الأبحاث العلمية في مجالات العمارة وعلومها من أعضاء هيئة التدريس السعوديين والمتعاقدين

م	صنف العينة	العدد	نسبة الأبحاث لكل عينة
١	عدد الأبحاث المقدمة من الأساتذة السعوديين	١٢١	٧٩٪
٢	عدد الأبحاث المقدمة من الأساتذة المتعاقدين	٣٢	٢١٪
	المجموع	**١٥٣**	**١٠٠٪**

٥ – معرفة عدد الأبحاث المنشورة في المجلات المحلية والعربية مقارنةً بالأبحاث المنشورة في المجلات العالمية؛ إذ تم في هذا المتغير معرفة الوعاء الأكثر اتجاهاً للنشر من قبل أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء. ويمثل الشكل (٣) التفاوت من سنة إلى أخرى في كمية البحوث المنشورة، وذلك

من خلال عدم انتظام الخط البياني؛ مما يؤكد أن زيادة معدل النشر من فترة إلى أخرى تقوم على مجهود الباحثين في تلك الفترة.

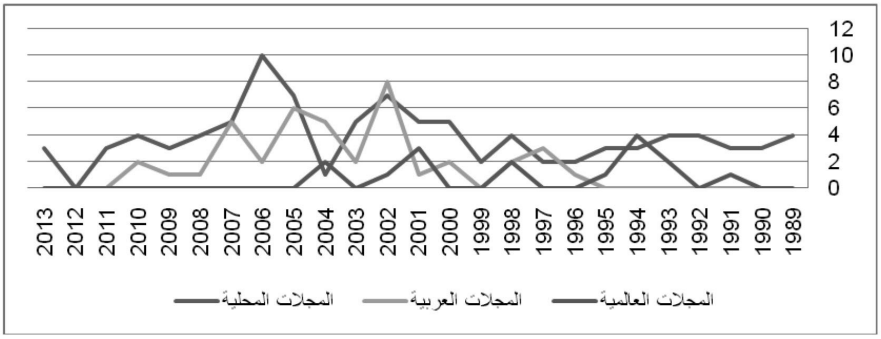

الشكل (٣) – مقدار التفاوت بين أوعية النشر المحلية والعربية والعالمية على مدى سنوات النشر

ويلخص الجدول (٨) مجموع الأبحاث في مجالات العمارة وعلومها لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء في كل من مواطن نشرها.

الجدول (٨)

مجموع المنشور ونسبته في المجلات المحلية والعربية والعالمية

موقع النشر	العدد	النسبة المئوية
مجموع الأبحاث المنشورة في المجلات المحلية	٩٦	٦٣٪
مجموع الأبحاث المنشورة في المجلات العربية	٤١	٢٧٪
مجموع الأبحاث المنشورة في المجلات العالمية	١٦	١٠٪
المجموع	**١٥٣**	**١٠٠٪**

المرحلة الثانية – (علاقة الاتجاهات البحثية بأهداف التنمية في المملكة العربية السعودية):

تمثّل دراسة العلاقة الجزء الثاني في هذه الدراسة، ومن المناسب توضيح مفهوم التنمية، ثم توضيح أهداف التنمية في المملكة العربية السعودية قبل البدء في إجراءات دراسة هذا الجزء.

مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين؛ إذ أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية "عملية التنمية"، ويشير المفهوم إلى هذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع كثير من المفاهيم الأخرى، مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية (Development) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، وظهر بدايةً في علم الاقتصاد واستُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. وتطور المفهوم ليرتبط بعددٍ من الحقول المعرفية فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، والتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع (عارف، ١٩٩٢).

التخطيط والتنمية:

يتلازم التخطيط مع كل جهد موجه للفرد أو الدولة بوصفه سلوكاً تلقائياً، ولكنه – في غالب الأحيان – لا يكون ذا أثر فعال إلا عندما يكون مجهوداً هادفاً من أجل التنمية الشاملة لرفاهية الفرد والمجتمع. ولعلنا نسترجع العناصر الرئيسة لهذا المجهود المسمى بالتخطيط حتى نرى وجه الصلة بينه وبين التنمية. فالتخطيط يعني الاختيار لمسار محدد من السياسات العامة كما يعني أيضاً تخصيص موازنات وموارد معينة لإنجاز الخطط. التخطيط يعني أيضاً تحقيق الأهداف المحددة لتناسب طموحات الدولة، كما يعني بالطبع التفكير المستقبلي لتحقيق الأهداف على مراحل بحسب حجمها. بهذه العناصر يتضح لنا أن التنمية والتخطيط متلازمان؛ فالتنمية هي أهداف طويلة المدى ويتم

تحقيقها على مراحل عبر خطط تنموية محددة وتراجع بعد كل فترة. يبقى بطبيعة الحال تحديد مفهوم التنمية وشموليتها وماذا يقصد بهذه الكلمة (Conyers, 1984).

التنمية في المملكة العربية السعودية:

يتم إعداد خطط التنمية في المملكة وفقاً لخطوات متصلة تمثل كل منها مرحلة قائمة بذاتها، ولكنها تترابط وتتكامل لتكون في النهاية خطة واحدة. وتتكون الخطة من عنصرين أساسيين، **أولهما**: الخطة التشغيلية التي تُعَدُّ لكل جهة تنفيذية وتمثل برنامج العمل بما يتضمنه من أهداف عامة وسياسات وبرامج ومشاريع مقترحة لتحقيق هذه الأهداف فضلاً عن الاعتماد المالي والقوى العاملة والجدول الزمني اللازم للتنفيذ. و**ثانيهما**: وثيقة الخطة، التي تتضمن تلخيصاً مركزاً لمسيرة التنمية وإنجازاتها خلال الفترة السابقة للخطة، والأهداف العامة للفترة القادمة، ثم السياسات والبرامج المقترحة لنمو قطاعات التنمية المختلفة (سيجينين، ٢٠٠٥).

مكونات خطط التنمية:

تتكون خطة التنمية من مجموعة من النشاطات المتسقة المتمثلة في الأهداف العامة والسياسات وآليات التنفيذ والبرامج والمشروعات، التي يتم إعدادها لتحقيق أهداف الخطة والأهداف المحددة خلال فترة زمنية محددة في نطاق الموارد البشرية والمالية المتاحة. والأهداف العامة هي التي تمثل المتطلبات التنموية المراد تحقيقها من خلال اتباع مجموعة سياسات وآليات تنفيذ مختارة للعمل خلال زمنٍ محددٍ. أما السياسات فهي الوسيلة المقترحة التي يتم من خلالها تحقيق هدف أو أهداف عامة، وتعرف البرامج بأنها مجموعة من المشروعات والنشاطات المترابطة ذات الطبيعة الواحدة التي تشكل جزءاً من الخطة (مراحل إعداد خطط التنمية، ٢٠١٣).

الأهداف الواردة في خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية:

بلغ عدد الأهداف التي تم حصرها (٤٨) هدفاً من أهداف التنمية في المملكة العربية السعودية منذ خطة التنمية الخمسية الأولى حتى الآن، وقد خلص منها عشرة أهداف، لها اتصال لغوي مباشر بالاتجاهات البحثية في علوم العمارة والدور الذي يهتم به البحث المعماري، وقد تم استخدام وحدة الكلمة (word) الواردة في منهج تحليل المحتوى، هي:

١ – بناء التجهيزات الأساسية للخدمات الصحية والتعليمية (خطة التنمية الثانية).

٢ – تحقيق النمو العمراني المتوازي بين مناطق المملكة المختلفة (خطة التنمية الخامسة).

٣ – تضييق فجوة التنمية العمرانية بين مناطق المملكة المختلفة (خطة التنمية السابعة).

٤ – حماية البيئة وتطوير أنظمتها مع متطلبات التنمية المستدامة (خطة التنمية السابعة).

٥ – توسيع خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وتطويرها وتجهيزها (خطة التنمية السابعة).

٦ – تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة للسكان (خطة التنمية السابعة).

٧ – الاهتمام بصيانة التجهيزات الأساسية والمحافظة عليها وإحلال بديل عنها للمستهلك (خطة التنمية الثامنة).

٨ – تنمية السياحة وتطوير خدماتها ومرافقها مع المحافظة على البيئة والتراث الوطني (خطة التنمية الثامنة).

٩ – الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة والخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين والزوار (خطة التنمية التاسعة).

١٠– توفير السكن المناسب على أوسع نطاق بما يلبي احتياجات فئات المجتمع (خطة التنمية التاسعة).

إن تحديد تلك الأهداف من بين الأهداف الواردة في خطط التنمية الخمسية في المملكة العربية السعودية قد استُنِد إلى قراءتها ومحتواها اللغوي الدال لمجالات العمارة وعلومها؛ فالأهداف المذكورة أعلاه باستعراضها تجد كلمات ومصطلحات تشير إلى ما تم ذكره، وهي غالباً ما تأتي في كلمة واحدة.

لقد مثَّلت الأهداف ذات العلاقة بالدراسة في علوم العمارة البالغ عددها (١٠) أهداف من مجموع الأهداف البالغ عددها (٤٨) هدفاً والواردة في خطط التنمية الخمسية للمملكة العربية السعودية، البالغ عددها (٤٨) هدفاً، وهو ما يوضحه الجدول (٩).

الجدول (٩)
مقدار الأهداف التي لها صلة مباشرة بعلوم العمارة

الوصف	العدد	النسبة المئوية
عدد أهداف خطط التنمية التي أُشير فيها إلى علوم العمارة بصفة مباشرة	١٠	٢١٪
عدد أهداف خطط التنمية التي ليس لها علاقة مباشرة بعلوم العمارة	٣٨	٧٩٪
مجموع أهداف خطط التنمية منذ الخطة الأولى حتى الآن	٤٨	١٠٠٪

تلا ذلك المرحلة التالية التي كان أولها: وضع الاتجاه البحثي الذي هو في الأساس رؤوس موضوعات شاملة وتفصيلية قد توافقت مع هدف خطة التنمية وفق المنهج العلمي لتحليل المحتوى المستخدم في تحديد الهدف وربطه بالرأس الشامل والتفصيلي والمندرج تحت عنوان –الموضوع أو الفكرة (Theme) – ثانياً: تحديد عدد البحوث أمام كل رأس تفصيلي، ويبين الجدول (١٠) الأهداف مع ما يقابلها من رؤوس موضوعات العمارة مع عدد البحوث لأعضاء هيئة التدريس.

الجدول (١٠)

أهداف خطط التنمية الخمسية المتوافقة مع رأس الموضوع التفصيلي والشامل وعددها

م	الهدف	الرأس الشامل	الرأس التفصيلي	العدد
١	بناء التجهيزات الأساسية للخدمات الصحية والتعليمية	التصاميم المعمارية	تصميم مباني المستشفيات	١
			تصميم المباني التعليمية	١٠
٢	تحقيق النمو العمراني المتوازي بين مناطق المملكة المختلفة	إدارة المدن	الإدارة العمرانية	٣
٣	تضييق فجوة التنمية العمرانية بين مناطق المملكة المختلفة	تخطيط المدن	التخطيط العمراني	١
			التصميم العمراني	٣
			المدن الجديدة	٠
			اقتصاديات التخطيط	٠
			مراكز المدن	١
			سياسات التخطيط	٢
٤	حماية البيئة وتطوير أنظمتها مع متطلبات التنمية المستدامة (خطة التنمية السابعة)	العمارة والبيئة	العمارة والمناخ	٦
			التصميم البيئي	٦
			التخطيط البيئي	٣
٥	توسيع خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية (خطة التنمية السابعة) وتطويرها وتجهيزها	التصاميم المعمارية	تصميم مباني المستشفيات	١
			تصميم المباني الاجتماعية	٠
٦	تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة للسكان (خطة التنمية السابعة)	تنسيق المواقع	الحدائق	٠
			ممرات المشاة	١
			المواقف	٠
			التشجير	٠
٧	الاهتمام بصيانة التجهيزات الأساسية والمحافظة عليها وإحلال بديل للمستهلك عنها (خطة التنمية الثامنة)	إدارة المشاريع	التشغيل والصيانة	١٠
٨	تنمية السياحة وتطوير خدماتها ومرافقها مع المحافظة على البيئة والتراث الوطني (خطة التنمية الثامنة)	تاريخ العمارة	العمارة المحلية	٠

تابع/ الجدول (١٠)

أهداف خطط التنمية الخمسية المتوافقة مع رأس الموضوع التفصيلي والشامل وعددها

م	الهدف	الرأس الشامل	الرأس التفصيلي	العدد
٩	الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة والخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين والزوار (خطة التنمية التاسعة)	العمارة الدينية	عمارة الحرمين الشريفين	٠
١٠	توفير السكن المناسب على أوسع نطاق بما يلبي احتياجات فئات المجتمع (خطة التنمية التاسعة)	الإسكان	تصميم المسكن	٣
			اقتصاديات الإسكان	٣
			أنماط المساكن	٦
			سياسات الإسكان	١
			معلومات الإسكان	١
			إعادة تأهيل الإسكان	١
	المجموع	١٠	٢٧	٦٣

وبالتحليل العددي للجدول السابق (١٠) الذي اندمج به مجموعة من الأهداف المتوافقة مع اتجاهات البحث في علوم العمارة بناءً على تصنيفها كرؤوس موضوعات شاملةً وتفصيلية، فإنه يمكن مقارنتها وصفياً على النحو الآتي:

الوصف	العدد	الوصف	العدد	النسبة ٪
عدد رؤوس الموضوعات الشاملة التي تم حصرها كاملة	١٩	عدد رؤوس الموضوعات الشاملة المتوائمة مع أهداف التنمية	١٠	٪٥٢,٦
عدد رؤوس الموضوعات التفصيلية التي تم حصرها كاملة	٥٧	عدد رؤوس الموضوعات التفصيلية المتوائمة مع أهداف التنمية	٢٧	٪٤٧,٣
عدد الأبحاث المحصورة لأعضاء هيئة التدريس كاملة	١٥٣	عدد أبحاث العمارة المتوائمة مع خطط أهداف التنمية	٦٣	٪٤١,١

بعد معرفة عدد كل من رؤوس الموضوعات الشاملة والتفصيلية المتوافقة مع أهداف التنمية وذلك بناءً على المنهج العلمي المتَّبع في تحليلها لمثل هذه الدراسات وهو منهج تحليل المحتوى (Content Analysis) بوحدة الكلمة – فإنه

إجمالاً قد بلغ عدد رؤوس الموضوعات الشاملة المتوائمة مع أهداف التنمية (١٠) رؤوس موضوعات شاملة من أصل (١٩) رأس موضوع محصورة في هذه الدراسة، بنسبة (٥٢,٦٪)، تمثَّلت في موضوعات التصاميم المعمارية وإدارة المدن وتخطيط المدن وموضوعات العمارة والبيئة وتنسيق المواقع وإدارة المشاريع وتاريخ العمارة والعمارة الدينية والإسكان. فيما بلغ عدد رؤوس الموضوعات التفصيلية المتوائمة مع أهداف التنمية (٢٧) رأساً تفصيلياً من أصل (٥٧) موضوعاً بنسبة (٤٧,٣٪).

لقد تم تحديد مقياس العلاقة بين الاتجاهات البحثية وأهداف التنمية في المملكة العربية السعودية بعد تحديد أهداف التنمية التي لها علاقة بمجالات العمارة وعلومها، وبعد معرفة رؤوس الموضوعات العربية الشاملة والتفصيلية التي كوَّنت تلك الاتجاهات؛ إذ تم قياس علاقة هدف التنمية الوارد في خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية مع بحوث العمارة التي تم تقديمها من أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء بكلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود، وذلك من خلال رأس موضوع ذلك البحث الذي اندرج تحته وفق الآلية السابقة؛ لمعرفة مستوى العلاقة بينهما. فقد كان المقياس يعطي دلالة عن العلاقة بالتدرج من مستوى العلاقة القوية إلى مستوى العلاقة المتوسطة أو مستوى العلاقة الضعيفة وأخيراً مستوى العلاقة المعدومة.

هذا المقياس معياره على أساس أن الأهدافَ محلَّ الدراسةِ معلومةُ الزمنِ بسبب ارتباطها بخطط خمسية تمتد لمدة خمس سنوات، وفي المقابل كل بحث منشور من أبحاث أعضاء هيئة التدريس والواقع تحت رأس موضوعه الشامل والتفصيلي – معلومٌ زمنُ نشره.

تبعاً لذلك، تم تحديد أساس العلاقة القوية على وقوع البحث داخل فترة الخطة الخمسية وعلى علاقة متوسطة بين الهدف والبحث على أساس أن تاريخ النشر للبحث كان قبل بداية الخطة الخمسية؛ مما يعني استشعار الباحث عضو هيئة التدريس بالحاجة إلى القيام بذلك البحث.

كما تم وضع العلاقة ضعيفة حينما يكون تاريخ النشر بعد تاريخ تلك الخطة، وذلك بسبب تقدير عدم جدوى البحث في خطة التنمية حينها، وتكون العلاقة معدومة في حالة أن عنوان ذلك البحث لا يمت بصلة للمملكة العربية السعودية. وأخيراً لايوجد علاقة حين عدم وجود بحث تم تقديمه تحت رأس الموضوع التفصيلي والمقترن مع ذلك الهدف، ويوضح الجدول (١١) اختصاراً لمعيار العلاقة بين الهدف والبحث.

الجدول (١١)
مقياس العلاقة والوصف الذي بُنيت عليه

المقياس	الوصف
علاقة قوية	وقوع البحث داخل فترة الخطة الخمسية.
علاقة متوسطة	تاريخ النشر للبحث كان قبل بداية الخطة.
علاقة ضعيفة	تاريخ النشر بعد تاريخ الخطة.
علاقة معدومة	عنوان ذلك البحث لا يمت بصلة للمملكة العربية السعودية.
لا يوجد علاقة	لا يوجد بحث مقترن بذلك الهدف.

ونظراً لتعدد الأهداف التي ارتبطت بمجالات العمارة وعلومها السابق ذكرها، فقد تم اختيار أحد تلك الأهداف لتوضيح الطريقة التي دُرست بها العلاقة. فعلى سبيل المثال تم اختيار الهدف التنموي الذي جاء نصه "توفير السكن المناسب على أوسع نطاق بما يلبي احتياجات فئات المجتمع"؛ إذ ورد الهدف في خطة التنمية التاسعة، وقد توافق معه رأس الموضوع الشامل وهو موضوع الإسكان بالرؤوس التفصيلية الستة الموضحة في الجدول (١٢). لقد تباينت العلاقة بين معدومة وضعيفة ومتوسطة وقوية بحسب المعيار الذي تم تحديده.

الجدول (١٢)
الأبحاث تحت رؤوسها ومقياس العلاقة بينها وبين هدف السكن المناسب على أوسع نطاق بما يلبي احتياجات فئات المجتمع

تاريخ الخطة	خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠م-٢٠١٥م)								
الرأس الشامل	الإسكان								
الرأس التفصيلي	تصميم المسكن	تاريخ النشر	وصف العلاقة	اقتصاديات الإسكان	تاريخ النشر	وصف العلاقة	أنماط المساكن	تاريخ النشر	وصف العلاقة
البحث	الخصوصية: الدلالة والمفهوم في تشكيل الفراغ المعماري في البيئة السكنية.	١٩٩٣	متوسطة	دراسة لبعض العوامل المؤثرة على توافر السكن بالمدينة السعودية: حالة دراسية مدينة الرياض.	٢٠١٣	قوية	دراسة تقويمية لشقق الإسكان الجامعي في مدينة الرياض من واقع تجارب السكان المعيشية.	٢٠٠١	متوسطة
							فعالية التدابير الأمنية وتأثيرها على الساكنين بالمناطق المحيطة بها:حالة دراسية لمشروع إسكان موظفي وزارة الخارجية في الرياض	٢٠٠٧	متوسطة
	تجميع النفايات المنزلية الصلبة رؤية مستقبلية.	٢٠٠٢م	متوسطة	دراسة حساسية الطلب على الإسكان لتغير الرهن العقاري في الأردن.	٢٠١٣	معدومة	مدى تأثير تقادم مباني المشاريع السكنية متعددة الأدوار على مستوى الرضا السكني: حالة دراسية لمشروع الإسكان العاجل بحي المعذر بمدينة الرياض.	٢٠١٠	قوية
							نماذج إسكانية تتوافق مع المتغيرات السكانية السعودية: حالة دراسية لمدينة الرياض.	٢٠١١	قوية

تابع/ الجدول (١٢)
الأبحاث تحت رؤوسها ومقياس العلاقة بينها وبين هدف السكن المناسب على أوسع نطاق بما يلبي احتياجات فئات المجتمع

تاريخ الخطة	خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠م-٢٠١٥م)								
الرأس الشامل	الإسكان								
الرأس التفصيلي	تصميم المسكن	تاريخ النشر	وصف العلاقة	اقتصاديات الإسكان	تاريخ النشر	وصف العلاقة	أنماط المساكن	تاريخ النشر	وصف العلاقة
	تجربة سكن الأسر السعودية في الشقق ورضاهم عنها: حالة دراسية لمشروع المعذر السكني بالرياض، المملكة العربية السعودية	٢٠٠٢	متوسطة	العوامل التي تؤثر في حجم المسكن السعودي المعاصر	١٩٩٨	متوسطة	التصميم الاجتماعي للمجمعات السكنية العالية العوامل التصميمية المؤثرة على نجاح مشاريع الإسكان أو فشلها:حالة دراسية للمباني متعددة الأدوار	٢٠٠٢ ٢٠١٠	متوسطة قوية
الرأس التفصيلي	سياسات الإسكان	تاريخ النشر	وصف العلاقة	معلومات الإسكان	تاريخ النشر	وصف العلاقة	إعادة تأهيل الإسكان	تاريخ النشر	وصف العلاقة
البحث	الإسكان الميسر: تطوير معايير لأنموذج مستقبلي من الإسكان في المملكة	٢٠٠٣	متوسطة	دراسة استقرائية لرغبات السكان في مدينة الرياض	٢٠٠٥	متوسطة	تعديلات السكان على المظهر الخارجي لوحداتهم السكنية: حالة دراسية لمشروع حي الجزيرة ومشروع إسكان طريق الخرج بالرياض	٢٠٠٢	متوسطة

والطريقة نفسها تم اتباعها مع كل أهداف التنمية المتوائمة مع الأبحاث ليتم في هذه المرحلة جمع كمية تلك العلاقات، التي تعبر عن تحديد التكرارات في منهج تحليل المحتوى.

يتضح أن هنالك (٦) بحوث مقدَّمة من أعضاء هيئة التدريس بالقسم، تقع تحت اتجاهات بحثية مختلفة؛ علاقتها بالهدف التنموي معدومة؛ وذلك لأن البحث

لم يدرس موضوعاً يتعلق بالمملكة العربية السعودية. وسبعة عشر بحثاً ارتبطت مع أهداف خطط التنمية بعلاقة ضعيفة بما نسبته (٢٧٪) من مجمل الأبحاث التي كان لها علاقة.

أما الأبحاث التي ارتبطت بعلاقة متوسطة فقد كان مجموعها (٢٧) بحثاً بما نسبته (٤٤٪) من مجموع الأبحاث التي اندمجت بحوثها تحت رؤوس موضوعاتها بهدف التنمية، وأخيراً كانت الأبحاث ذات العلاقة القوية بهدف خطة التنمية (١٢) بحثاً بما نسبته (١٩٪) من مجموع الأبحاث. يوضح الجدول (١٣) عدد الأبحاث وعلاقاتها ونسبة كل علاقة فيها.

الجدول (١٣)

عدد نوع العلاقات ونسبتها المئوية المقترنة بين بحوث العمارة وأهداف التنمية

نوع العلاقة	العدد	النسبة المئوية
علاقة معدومة	٦	١٠٪
علاقة ضعيفة	١٧	٢٧٪
علاقة متوسطة	٢٧	٤٤٪
علاقة قوية	١٢	١٩٪

مع الأخذ في الحسبان أن هنالك ثمانية رؤوس موضوعات شاملة لم يكن فيها – من الأصل – أي أبحاث من أعضاء هيئة التدريس، من ثم لا يمكن تقييم علاقتها.

نتائج الدراسة:

سيتم تناول نتائج الدراسة على ثلاث مراحل، أولها نتائج الدراسة بحسب اتجاهاتها البحثية، ويليها نتائج الدراسة بحسب العلاقة بين الاتجاهات البحثية وأهداف التنمية، وأخيراً النتائج العامة للدراسة.

أولاً – نتائج الدراسة بحسب الاتجاهات البحثية:

١ – بدراسة نوع الأبحاث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس فقد استحوذت الدراسات المكتبية أغلبها، وذلك بنسبة (٥٨٪)، وعددها ٨٩ دراسة، يليها

الدراسات الميدانية بنسبة (٢٦٪)، وعددها ٤٠ دراسة، وأخيراً الدراسات الميدانية المكتبية بنسبة (١٦٪) وعددها ٢٤ دراسة.

٢ – تتفاوت الأبحاث المنشورة من أعضاء هيئة التدريس على سنوات النشر بالقسم، فقد كان أعلى نشر في عام ٢٠٠٢ بمعدل (١٦) بحثاً وأقل نشر كان في عام ١٩٩٩ بمعدل بحثين فقط. يدل ذلك على عدم وجود معيار نشر سنوي من القسم وفق خطة بحثية وإنما يعود النشر ومعدله إلى مجهود الباحثين أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء.

٣ – بجمع أبحاث أعضاء هيئة التدريس على شكل الفترات الزمنية المماثلة لفترات الخطط الخمسية، فقد شهدت الفترة الزمنية لخطة التنمية السابعة الموافقة للفترة من (٢٠٠٠–٢٠٠٥) أعلى معدل نشر للأبحاث من قبل أعضاء هيئة التدريس بما يعادل (٥٣) بحثاً، وأقلها الفترة الزمنية المماثلة لخطة التنمية الرابعة وما قبل بمعدل أربعة أبحاث فقط؛ أي أن هنالك عدم توافق بين كمية المنشور من الأبحاث وأهداف التنمية.

٤ – أسهم ترتيب الاتجاهات البحثية بقسم العمارة وعلوم البناء بطريقة رؤوس الموضوعات التي تعبر عن الاتجاهات الموضوعية في تحديد الأكثر والأقل بحثاً وتصنيفه والتعبير عن كمية كل تخصص بحقوله ومسمياته التفصيلية بطريقة علمية متبعة في كثير من العلوم.

٥ – كل رأس موضوع يعبر عن اتجاه بحثي يسمى رأس الموضوع الشامل يندرج تحته رؤوس موضوعات تفصيلية تتبعها عناوين تلك الأبحاث، لذا فقد أسهم التصنيف بهذه الطريقة في إعطاء تفاصيل أكثر لكل حقل وتخصص من مجالات العمارة.

٦ – رؤوس الموضوعات الشاملة المحصورة في هذه الدراسة التي تمثل حقول الأبحاث وتخصصاتها، هي: تاريخ العمارة – نظريات العمارة – العمارة الدينية – التصاميم المعمارية – التصميم الداخلي – التصميم المعماري – العمارة والحاسب الآلي – العمارة والبيئة – تنسيق المواقع – الإسكان –

مواد البناء – تقنيات البناء – إدارة المشاريع – إدارة المدن – ممارسة المهنة – تخطيط المدن – نظريات التخطيط – النقل – السلوكيات في العمارة؛ ليصبح مجموع تلك الرؤوس الشاملة (١٩) رأساً.

٧ – جاءت الاتجاهات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء وفق عدد الأبحاث التي اندرجت تحت كل رأس موضوع شامل، على الترتيب الآتي:

أ – التصاميم المعمارية وإدارة المشاريع بمعدل (١٦) بحثاً لكل رأس موضوع.

ب – التعليم المعماري والعمارة والبيئة والإسكان بمعدل (١٥) بحثاً لكل رأس موضوع.

ت – نظريات العمارة وتقنيات البناء بمعدل (١٢) بحثاً لكل رأس موضوع.

ث – تاريخ العمارة بمعدل (٩) بحوث لكل رأس موضوع.

ج – العمارة الدينية وتخطيط المدن بمعدل (٧) بحوث لكل رأس موضوع.

ح – ممارسة المهنة ونظريات التخطيط بمعدل (٦) بحوث لكل رأس موضوع.

خ – مواد البناء والعمارة والحاسب الآلي بمعدل (٥) بحوث لكل رأس موضوع.

د – إدارة المدن بمعدل (٣) بحوث.

ذ – النقل بمعدل بحثين.

ر – التصميم الداخلي وتنسيق المواقع والسلوكيات في العمارة بمعدل بحث واحد فقط لكل رأس.

٨ – كان لرؤوس الموضوعات التفصيلية للاتجاهات البحثية الفضل في تصور موضوعات العمارة بشكل أدق؛ وذلك لتوضيحها الجانب

المتخصص في مجالات العمارة وعلومها بشكل أكبر، وقد كان مجموع تلك الرؤوس التفصيلية (٥٧) رأساً، توزعت أبحاث أعضاء هيئة التدريس بينها. وحصل على أعلى كمية بحوث حقل الحراريات في العمارة، وهو يتبع رأس الموضوع الشامل تقنيات البناء بمعدل (١١) بحثاً، يليه رأس الموضوع التفصيلي بمسمى تصميم المباني التعليمية بمعدل (١٠) بحوث، ثم رأس الموضوع التفصيلي – التشغيل والصيانة – بمعدل (١٠) بحوث، هو يندرج تحت إدارة المشاريع، وتتوالى تبعاً لذلك الرؤوس التفصيلية ومقدار البحوث لها.

٩ – رؤوس الموضوعات التفصيلية التي لم يقدم فيها أبحاث من أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء هي: العمارة الحديثة – عمارة ما بعد الحداثة – عمارة القرن العشرين – العمارة الإسلامية – عمارة الحرمين الشريفين – تصميم المباني العامة – تصميم المباني الاجتماعية – الحدائق – المواقف – التشجير – العمارة والبيئة المبنية – المدن الجديدة – اقتصاديات التخطيط – اقتصاديات النقل.

١٠– كان لأعضاء هيئة التدريس المتعاقدين غير السعوديين جهدٌ يمكن وصفه – فردياً – نظير تقديمهم أبحاثاً في مختلف مجالات العمارة وعلومها خلال عملهم بقسم العمارة وعلوم البناء، ومثَّل مجهود تقديمهم للأبحاث ما نسبته (٢١٪)، بإجمالي (٣٢) بحثاً من أصل (١٥٣) بحثاً قد تم حصرها.

١١– ينشر أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم العلمية المحكَّمة في المجلات المحلية والعربية والعالمية ويلاحظ التفاوت بين الكمية العددية للنشر في تلك المواطن؛ إذ إنها قائمة على حسب المجهود من الباحثين؛ ففي معدَّل النشر في المجلات العالمية كانت نسبة ماتم نشره مقارنة بالمجلات العربية والمحلية من مجموع البحوث المحصورة (١٠٪)، بمقدار (١٦) بحثاً، يلي ذلك المجلات العربية إذ نشر فيها ما نسبته (٢٧٪)، بمقدار

(٤١) بحثاً، والنسبة الكبرى للمنشور من تلك الأبحاث في المجلات المحلية بنسبة (٦٣٪)، بمقدار ٩٦ بحثاً.

ثانياً – نتائج الدراسة التحليلية للعلاقة بين الاتجاهات البحثية لأعضاء هيئة التدريس وأهداف التنمية:

١ – أسهم منهج تحليل المحتوى (Content analysis) المتبع في هذا الجزء في استنباط الأهداف التي تشير إلى علوم العمارة من مجموع أهداف التنمية في المملكة العربية السعودية، وذلك لتحديده الهدف بطريقة علمية.

٢ – استقراء السمات المشتركة بين الهدف والبحث من خلال المنهج ومن خلال النقطة المشتركة بينهما، وهي الزمن، وهو ما أوضح العلاقة بين الهدف التنموي والبحث.

٣ – الخطط التنموية في المملكة وأهدافها منذ بدايتها حتى الآن؛ إذ احتوت على (٤٨) هدفاً تتعلق بأهداف التنمية المختلفة في المملكة، اختصت (١٠) أهداف منها بعلوم العمارة ومجالاتها، بنسبة (٢١٪).

٤ – رؤوس الموضوعات الشاملة التي تعبر عن الاتجاهات البحثية في علوم العمارة المتوائمة مع أهداف التنمية بلغت (١٠) رؤوس من مجموع ما تم حصره في هذه الدراسة ونسبتها (٥٢,٦٪)، وتلك الرؤوس التي اندمجت مع أهداف التنمية هي: التصاميم المعمارية – إدارة المدن –تخطيط المدن – العمارة والبيئة – تنسيق المواقع – إدارة المشاريع –تاريخ العمارة – العمارة الدينية – الإسكان.

٥ – رؤوس الموضوعات التفصيلية للعمارة التي تعبر عن الاتجاه الموضوعي بشكل أدق تواءمت بحسب توجه الهدف؛ فمثلاً: رأس الموضوع الشامل – إدارة المشاريع – يحوي في الأساس على رأسين تفصيليين هما: الصيانة والتشغيل وبرمجة المشاريع إلا أنه خلال – مواءمته مع الهدف – لم يأخذ سوى موضوع الصيانة والتشغيل؛ لأن الهدف يشير بذلك إليه،

وكذلك هو الحال في الأهداف المتوائمة مع رأس التصاميم المعمارية ورؤوس مواضيعها التفصيلية.

٦ – بلغت رؤوس الموضوعات التفصيلية المتوائمة مع أهداف التنمية (٢٧) رأساً من أصل (٥٧) رأساً، بنسبة (٤٧,٣٪).

٧ – تتفاوت الفترات الزمنية التي صدرت فيها أهداف تشير إلى علوم العمارة من خطة تنموية إلى أخرى؛ ففي بعض الخطط التنموية لم يصدر أي هدف تنموي يشير إلى علوم العمارة؛ وذلك لتوجُّهات الدولة في حينها إلى أهداف أخرى، وفي المقابل في خطة التنمية السابعة – على سبيل المثال – كان هناك أربعة أهداف تشير إلى مجالات العمارة وعلومها.

٨ – أسهم المقياس الموضوع لتحديد قرب العلاقة أو بعدها ومن حيث قوتها أو ضعفها أو توسطها في معرفة قيمتها بين بحوث العمارة وأهداف التنمية.

٩ – يتعزَّز دور العلاقة بمقدار وجود أبحاث مقدمة من أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء تحت ذلك الحقل والموضوع التفصيلي والشامل المتوائم مع هدف التنمية.

١٠– الصفة الغالبة بين بحوث العمارة وأهداف التنمية للعلاقة المتوسطة، حيث مثَّلت نسبة (٤٤٪) بعدد (٢٧) علاقة، يليها العلاقة الضعيفة بنسبة (٢٧٪) وعدد (١٧) علاقة، ثم العلاقة الضعيفة بنسبة (١٩٪) وعدد (١٢) علاقة، وأخيراً العلاقة المعدومة بنسبة (١٠٪) وعدد (٦) علاقات.

١١– مقياس العلاقة بين هدف التنمية ورؤوس الموضوعات التي تندرج تحتها البحوث يحكمها – في المقام الأول – وجود بحوث محكَّمة منشورة مقدَّمة في ذلك الحقل وفي حال عدم وجود أي بحث فإنه لا يوجد علاقة بين الهدف والبحث، وقد حُصِرت في هذه الدراسة ثمانية رؤوس موضوعات تفصيلية هي: المدن الجديدة – اقتصاديات التخطيط – تصميم المباني الاجتماعية – الحدائق – المواقف – التشجير – العمارة المحلية – عمارة الحرمين الشريفين.

نتائج عامة للدراسة:

١ – غياب الخطط البحثية الموائمة بين أهداف التنمية في المملكة العربية السعودية والبحث العلمي عموماً. كما هو الحال في أبحاث مجالات العمارة وعلومها.

٢ – إن المجهود الشخصي لأعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء هو الذي شكَّل اتجاهات البحوث على مدى السنوات الماضية؛ فهم يتناولون القضايا المعمارية بالبحث ومشكلاتها المتنوعة بناء على مجهوداتهم الفكرية الشخصية.

٣ – ضعف ارتباط الباحثين – أعضاء هيئة التدريس – بالمراكز البحثية وخططها، مثل الخطة الوطنية للعلوم والابتكار – المدعومة في كثير من مجالات العلوم إلا مجال العمارة وعلومها – المقدَّمة من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية.

٤ – القراءة التحليلية للأبحاث في أثناء تصنيفها، بالإضافة إلى الحوار مع أساتذة القسم في أثناء جمعها تشير إلى أن الدافع الذاتي هو المحرك الرئيس لأبحاثهم دون اعتبار أو مراجعة لخطط التنمية المنصوص عليها.

٥ – غياب التجهيزات الداعمة للقيام بكثير من الأبحاث التطبيقية؛ مما حدا الباحثين التوجه إلى البحوث النظرية، وإن وجدت البحوث الميدانية فهي قائمة على مجهودات الباحثين.

٦ – يفتقر الباحثون بقسم العمارة وعلوم البناء للتسويق والدعم الإعلامي لمجالاتهم البحثية وذلك لخروجها للجهات الداعمة أو حتى للجهات الراعية حتى تتم الشراكة المجتمعية بين البحث والتنمية عموماً.

٧ – التنظيمات الإدارية الحالية في تمويل بحوث العمارة ودعمها لا تسهم بشكل كبير في تحقيق وتلبية طموحات الباحثين بالقسم.

٨ – لا يوجد قاعدة معلومات للبحوث المنجزة من أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء بأسماء البحوث والباحثين وأوعية النشر،

وتعتبر المعلومات الأولية التي تم حصرها لإعداد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها على مستوى القسم والكلية.

توصيات الدراسة:

١ – تزويد مركز البحوث بكلية العمارة والتخطيط – كونه الجهة الحالية المختصة بالبحث العلمي في مجالات العمارة وعلومها – بالكوادر الفنية والإدارية والدعم المالي؛ ليتمكن من إعداد خطط بحثية موازية لتوجهات خطط التنمية على مستوى الدولة، وليتواصل مع الجهات المؤسسية الراعية والعاملة في المشاريع لتقديم خدمات البحث عبر أعضاء هيئة التدريس الموجودين.

٢ – توجيه المعيدين والمحاضرين في القسم حالياً إلى التخصص في الدراسات المعمارية التي تطرح عبر الخطط التنموية.

٣ – تبني آلية العقود البحثية – من خلال القسم بالكلية والكلية بالجامعة – في تخطيط المقترحات البحثية المتوافقة مع أهداف خطط التنمية وتنفيذها عبر تقديم خدمات البحث العلمي من أعضاء هيئة التدريس.

٤ – عقد المؤتمرات والمناقشات مع الجهات الحكومية وبث الوعي بأهمية مشاركة الباحثين في مجالات العمارة وعلومها بمشاريع البنى التحتية الحالية؛ إذ إنها فرصة لن تتكرر وذلك لضخامتها المالية والتنفيذية.

٥ – عرض بعض البحوث المنجزة مسبقاً من أعضاء هيئة التدريس، المتوافقة مع أهداف التنمية واتخاذها نقطة انطلاق لبحوث جديدة.

٦ – دعم الدراسات التي تُعنى بالتوصيل بين بحوث العمارة والشراكات المجتمعية ومشكلاتها والأهداف التنموية؛ وذلك لتحقيق الإثراء والمعرفة بأهمية هذا العلم.

٧ – استضافة الجهات الرسمية وصانعي القرار ممّن هم عاملون وملِمّون بمشكلات حالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وطرح أبعاد بحوث العمارة ومقدرتها على الإسهام في إيجاد الحلول.

٨ – ضرورة القيام ببحوث مقارنة مفادها مستوى اشتراك بحوث العمارة تنموياً ومجتمعياً وإسهامها في حلول المشكلات، والاستفادة من تجارب الدول السابقة في ذلك.

٩ – إعادة النظر في اللوائح والأنظمة الإدارية الحالية التي جعلت من الباحثين أعضاء هيئة التدريس باحثين معتمدين على ذواتهم في اختيار الموضوعات وعلى إمكاناتهم المادية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- الدوش، علي عبده. (٢٠٠٢). "**علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن**". اليمن: مكتبة جامعة عدن.
- الحزيمي، سعود عبدالله. (٢٠٠١). "**مراجع العرب – دراسة ببليومترية تحليلية**". الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- العتيبي، أحمد بن عبدالله. (١٤٢٨هـ). "**الاتجاهات البحثية في مجالات العمارة وعلومها (دراسة تحليلية لأبحاث العمارة وعلومها المنشورة في المجلات السعودية المحكمة)**". الرياض: مكتبة الأمير سلمان بجامعة الملك سعود.
- عارف، نصر محمد. (١٩٩٢). "**نظرية التنمية السياسية المعاصرة**". فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- محمد، وائل عبدالله؛ ريم، أحمد عبدالعظيم. (٢٠١٢). "**تحليل محتوى المنهج في العلوم الإنسانية**". اليمن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- سيجينين، حسين. (٢٠٠٥). "**تجربة التخطيط، مراحل التنمية في المملكة العربية السعودية**". وزارة الاقتصاد والتخطيط. الرياض. ص١٠.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (١٤٣٤هـ). "**مراحل إعداد خطط التنمية في المملكة العربية السعودية**". الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (١٣٩٠–١٤٣٠هـ). "**خطة التنمية الأولى إلى خطة التنمية التاسعة**". الرياض.
- مجلة جامعة الملك سعود. "**العمارة والتخطيط**". العدد رقم (١) إلى العدد رقم (٢٥). الرياض: النشر العلمي والمطابع.

- مجلة جامعة الملك فيصل. "**العلوم الأساسية والتطبيقية**". الدمام: أعداد عام ٢٠٠١م و٢٠٠٢م و٢٠٠٣م و٢٠٠٥م.
- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز. (١٩٩٩)."**العلوم الهندسية**". المجلد ١٢. العدد ١. جدة.
- مجلة تقنية البناء. (٢٠٠٧). "**وزارة الشؤن البلدية والقروية**". الرياض. العدد ٩.
- مجلة المدينة العربية. (١٩٩٧). منظمة المدن العربية الكويت. العدد ٨١.
- المجلة العلمية المعمارية. (١٩٩٧). كلية الهندسة. جامعة بيروت العربية. العدد ٩. بيروت.
- مجلة اتحاد الجامعات العربية. (١٩٩٨). "الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية". الأردن. العدد ٣٤.
- مجلة تعريب. (١٩٩٨). المنظة العربية للتربية والثقافة والفنون. دمشق. العدد ١٦.
- مجلة الإمارات للبحوث الهندسية (EJER) (٢٠٠٠). كلية الهندسة. جامعة الإمارات العربية المتحدة. المجلد ٥.
- مجلة دراسات. (٢٠٠٠). "**العلوم الهندسية**". المملكة الأردنية الهاشمية. المجلد ٢٦. العدد ٢.
- مجلة القطاع الهندسي. (٢٠٠٥). جامعة الأزهر. القاهرة. العدد ٨.
- مجلة العلوم الهندسية. (٢٠٠٥). جامعة أسيوط. المجلد ٣٣. عدد ٢.
- مجلة أوقاف. (٢٠٠٥). الأمانة العامة للأوقاف. الكويت. العدد ٨.
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. (٢٠٠٣). الكويت. مجلد٢٩. العدد ١٠٩.
- مجلة البحوث الهندسية. (٢٠٠٤). كلية الهندسة المطرية. جامعة حلوان. القاهرة. المجلد ٩٦.

- مجلة البحوث الهندسية. (٢٠٠٧). كلية الهندسة. جامعة المنوفية. المجلد ٣٠. العدد ٢.
- العايدي، محمد عوض، خليفة، شعبان عبدالعزيز. (٢٠٠٥). **قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- الخازندار، إبراهيم أحمد. (١٩٩٤). **قائمة رؤوس الموضوعات العربية**. الكويت.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Paul Jenkins. (2005). Leslie Forsyth and Harry Smith.Research in UK architecture schools - an institutional perspective, adanbra.
- National UK Conference. (2005). "Architecture Research Futures", Edinburgh 15/16 December.
- Conyers, Diana and Hills, Peter. (1984). "*An Introduction to Development Planning in the Third World* ". John Wiley and Sons. New York: p3-8.
- Geo Journal. (1991). Volume 23, Issue 3, Springer Netherlands.
- International Journal of Project Management. Vol. 11, No. 1, February 1993. U.K.
- Habitat International Journal. (1993). Volume 17, Issue 4.
- Journal of Performance of Constructed Facilities. (1994). Vol. 7.
- Global Project Management Handbook. (1994). Chapter 5.
- Journal of landscapes and urban planning. (1991). No. 581.
- Renewable energy an international journal. (2001).
- International Journal of Urban Design. (2001). Issue 6.